ترجمة:

موزانة الشرق وتوسيع الغرب(*)
استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى الجديدة

زبغينيو بريجنسكي(**)

ترجمة
سميرة ابراهيم عبد الرحمن(***)

يتمثل التحدي المركزي الذي يواجه الولايات المتحدة الأميركية في بحر السنوات العدة القادمة في بعث روحها من جديد، في وقت تعزز فيه غرباً أوسع، وتدعم توازناً معقداً في الشرق يتكيف مع المكانة العالمية الصاعدة للصين. ولعل مسعىً أميركياً ناجعاً لتوسيع الغرب وجعله أكثر مناطق العالم استقراراً وديمقراطية، يلجأ الى الجمع مابين القوة والمبدأ. إذ أن غرباً أوسعاً متعاوناً– يمتد من شمال أفريقيا الى أوروبا عبر أوراسيا(ويضم تحت جناحيه أخيراً روسيا وتركيا) وصولاً الى اليابان وكوريا الجنوبية قد يعزز دعوة مبادىء الغرب الجوهرية لثقافات أخرى من ثَّم يشجع الظهور التدريجي لثقافة سياسية ديمقراطية شاملة .

في الوقت عينه، لابد أن تستمر الولايات المتحدة في الانخراط إنخراطاً تعاونياً في الشرق الدينامي اقتصادياً، ولكن في عين الوقت ينبغي أيضاً الإنخراط في الشرق المتنازع احتمالاً. فاذا ما استطاعت الولايات المتحدة والصين ان تتوافقا بشأن حزمة واسعة من القضايا، فأن آفاق الاستقرار وحظوطه في آسيا ستزداد زيادة كبيرة. ويكون هذا محتملاً، على وجه الخصوص، فيما لو استطاعت الولايات المتحدة التشجيع على مصالحة حقيقية بين الصين واليابان في وقت تُهدىء فيه من وتيرة التنافس بين الصين والهند.

* foreign Affairs; January/February 2012.

** زبغينيو بريجنسكي هو مستشار الأمن القومي الأميركي للمدة ١٩٧٧ الى ١٩٨١. هذا المقال مجتزئ من كتابه الموسوم ((رؤية إستراتيجية: أميركا وأزمة القوة العالمية)) الذي تنشره مؤسسة بيسك بوكس (Basic Books) في شتاء هذا العام (أي مستهل العام ٢٠١٢).

(***)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

ولتحقيق استجابة فاعلة في جزئي أوراسيا الغربي والشرقي على حد سواء، قارة العالم المركزية والأكثر حساسية، يتحتم على الولايات المتحدة أن تؤدي دوراً مزدوجاً: إذ لابد من أن تكون الداعم والضامن لوحدة أكبر وأوسع في الغرب، ويجب أن تكون الموازن والمصالح الموفق بين القوى الكبرى في الشرق. ولا جدال في القول أن كلا الدورين يكون أساسياً وأن كليهما مطلوبٌ لتعزيز الآخر. ولكن من أجل أن تسير المصداقية والقدرة في دوربها الصحيحة لابد أن تُظهر الولايات المتحدة للعالم أن لديها الرغبة لبعث نفسها في الداخل وتجديدها. فيتحتم على الأميركان التأكيد بشدة على الأبعاد الناعمة للقوة القومية مثل الإبداع، والثقافة، والتوازن مابين القوة والدبلوماسية، ونوعية القيادة السياسية.

غرب أوسع

من اجل نجاح الولايات المتحدة بوصفها داعماً وضامناً لغرب متجدد، ستحتاج الى الاحتفاظ بروابط متينة مع أوروبا؛ والاستمرار بالتزاماتها في حلف شمال الأطلسي(الناتو)؛ وإدارة، جنباً الى جنب أوروبا، عملية الترحيب خطوة بخطوة بتركيا وروسيا مدمقرطة حقاً، في كنف الغرب. ولضمان الصلة الجيوبولتيكية للغرب لابد ان تبقى واشنطن فاعلة في الأمن الأوروبي. كما لابد من التشجيع على توحيد أعمق لدول الاتحاد الأوروبي: فالتعاون الوطيد بين فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة – التي تمثل التحالف السياسي والاقتصادي والعسكري المركزي في أوروبا– ينبغي أن يستمر ويتوسع.

ولأجل إشراك روسيا وحماية الوحدة الغربية في الوقت عينه، يمكن أن يؤدي المثلث الفرنسي– الالماني– البولندي دوراً بناءً في دعم المصالحة الجارية غير الواضحة بين بولندا وروسيا. إذ أن دعم الاتحاد الأوروبي قد يساعد في جعل المصالحة الروسية– البولندية أكثر شمولية بقدر ما اصبحت عليه المصالحة الألمانية – البولندية. ذلك أن كلا المصالحتين تساهمان في تحقيق استقرار أكبر في أوروبا.

ولكن من اجل أن تستمر المصالحة الروسية –البولندية لا بد ان تنتقل من المستوى الحكومي الى المستوى الجماهيري عبر اتصالات شعبية واسعة ومبادرات ثقافية مشتركة. لا تثريب في أن التوافقات النفعيّة التي تحققها الحكومات غير المبنية على أساس إحداث تغييرات أساسية في الاتجاهات الشعبية، لن يكتب لها البقاء والدوام.

والنموذج الذي لا بد أن يحتذى هو الصداقة الفرنسية – الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية الذي بدأ على مستويات سياسية من قبل باريس وبون، ونال دعما ناجحاً على الصعيد الأجتماعي والثقافي على حد سواء.

وما دامت الولايات المتحدة تسعى مع أوروبا لتوسيع الغرب، سيكون على روسيا نفسها ان تتطور لتغدو أكثر ارتباطاً وثيقاً بالاتحاد الأوروبي. وسيتحتم على إداراتها أن تواجه حقيقة أن مستقبل روسيا سيشوبه ويرسم ملامحه عدم اليقين إذا مابقيت فضاءً فارغاً نسبياً ومتخلفاً بين الغرب الغني والشرق الدينامي. وهذا لن يتغير حتى لو أغرت روسيا بعض دول آسيا الوسطى للانضمام الى الفكرة الجذَّابة لرئيس الورزاء فلاديمير بوتين عن إتحاد أوراسي. كذلك، وعلى الرغم من أن جزءً كبيراً من الشعب الروسي يتقدم على حكومته في تفضيل عضوية الاتحاد الأوروبي، الا أن معظم الروس غير مدركين لماهية الكثير من معايير التأهيل للعضوية لاسيما فيما يخص الإصلاح الديمقراطي.

وتصبح عملية الاتحاد الأوروبي وروسيا أقرب الى أرجحية أن تتوقف حيناً، ومن ثَّم تمضي مترنحة مرة أخرى حيناً آخر. إذ تسير العملية على مراحل وتنضوي على ترتيبات إنتقالية. ولا بد من أن تتقدم على الفور على المستويات الأجتماعية والسياسية والأمنية الى الحد الممكن. إذ يمكن ان يتخيل المرء مزيداً من الفرص مشابهة تشابهاً متزايداً لتفاعلات إجتماعية وترتيبات قانونية ودستورية، ومناورات أمنية مشتركة بين حلف الناتو والجيش الروسي ومؤسسات جديدة لسياسة تنسيقية ضمن غرب يتوسع باستمرار، تفضي كلها الى استعداد روسي متزايد لعضوية نهائية في الاتحاد الأوروبي .

وليس من غير الواقعي ان يتخيل المرء صورة الغرب الناشيء بعد عام ٢٠٢٥. ففي اطار العقود العدة القادمة، قد تباشر روسيا تحولاً ديمقراطياً قائماً على القانون ومتوائماً مع معايير كل من الأتحاد الأوروبي والناتو. وقد تصبح تركيا هي الأخرى عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي. وبهذا يسير البلدان في دروب التكامل مع المجتمع عبر الأطلسي. ولكن حتى قبل أن يرى هذا التكامل النور، فأن مجموعة جيوبوليتكية مُعّمقة من المصالح قد تظهر بين الولايات المتحدة وأوروبا(بضمنها تركيا) وروسيا. وما دام أي جذبٍ روسي نحو الغرب قد يجعله يمضي قدماً ويُشجعه شأن اقامة روابط أوثق بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، فان المعقد المؤسسي لهيئة استشارية جماعية(أو ربما أساساً لمجلس أوروبا موسع) يمكن أن يقع في كييف، العاصمة القديمة لروسيا الكييفية والذي يكون موقعه رمزاً لنشاط متجدد للغرب ومنظور موسع.

وما لم تدعم الولايات المتحدة ظهور غرب موسع فان نتائجاً وخيمة يمكن ان تتبع ذلك: فأستياء تاريخي يمكن ان تنفخ فيه الحياة من جديد، وصراعات جديدة على المصالح قد تنشأ، وملامح شراكات تنافسية قصيرة النظر يمكن أن تظهر. إذ قد تستغل روسيا اصول الطاقة لديها ويجرؤها التفكك الغربي، فتسعى سريعاً لابتلاع أوكرانيا، فتستيقظ في نفسها المطامح الامبريالية. ومن ثَّم تُسهم في خلق فوضى دولية أكبر. ومع سلبية الإتحاد الأوروبي، فأن الدول الأوروبية الفُرادى في بحثها عن فرص تجارية أكبر، قد تجدها عند ذاك في توافقاتها مع روسيا. ويمكن للمرء ان يتخيل سيناريو تقود فيه المصالح الذاتية الاقتصادية المانيا أو ايطاليا، على سبيل المثال، لتطوير علاقة خاصة مع روسيا. إذ قد ترتبط حينها فرنسا والمملكة المتحدة بوشائج قوية في وقت ينظر فيه لألمانيا بشيء من الريبة مع بولندا ودول البلطيق المناشدة بيأس لضمانات أمنية أميركية إضافية. والنتيجة قد لا تكون غرباً جديداً وأكثر حيوية بل غرباً مُمزقاً تدريجياً وقاتماً بازدياد.

الشرق المعقد

لايمكن لمثل هذا الغرب الذي تسوده الفُرقة أن يكون قادراً على التنافس مع الصين على المكانة العالمية. فالصين لم تكشف النقاب عن عقيدة ايديولوجية تجعل من أدائها الأخير يبدو قابلاً للتطبيق عالمياً. وإن الولايات المتحدة كانت وما انفكت حذرة في عدم جعل الايديولوجية النقطة الأساسية في علاقتها مع الصين. وعلى نحو حكيم، اعتنقت كل من واشنطن وبكين فكرة "شراكة بناءة" في الشؤون العالمية. وان الولايات المتحدة وعلى الرغم من انتقادها لانتهاكات الصين لحقوق الانسان كانت وما برحت حذِرة في عدم وصمها النظام الاجتماعي والاقتصادي الصيني برمته.

ولكن لو انجرفت ولايات متحدة قلقة، وصين مُبالغة في ثقتها بنفسها، في عداء تاريخي متصاعد الوتيرة، فأن الأمر الأكثر أرجحية هو أن يواجه البلدان نزاعاً أيديولوجياً مدمراً للطرفين على حد سواء.

وقد تجادل واشنطن في أن نجاح بكين قائم على الاستبداد وأنها تدمر الرفاهية الاقتصادية للولايات المتحدة، في حين قد تفسر بكين تلك الرسالة الأميركية بوصفها محاولة لتقويض بل وتشظية النظام الصيني على نحو ممكن. في الوقت عينه، قد تؤكد الصين رفضها للهيمنة الغربية متوسمةً خيراً بالعالم الذي يشاطرها رواية العداء التاريخي الكبير للغرب عموماً، وللولايات المتحدة خصوصاً. مثل هذا السيناريو قد يكون مدمراً وله نتائج مضادة على كلا

البلدين. عليه، فأن المصلحة الذاتية الذكية قد تحفز الولايات المتحدة والصين لممارسة ضبط النفس الأيديولوجي، مقاومتين إغراء تعمييم السمات المميزة لأنظمتها الاجتماعية –الاقتصادية والا تُخضع أحدهما الأخرى لسلطان الشيطان.

ينبغي أن يكون الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة في آسيا دور الموازن الإقليمي، تكراراً لدور المملكة المتحدة في سياسات ما بين الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

ويمكن، بل يجب، أن تساعد الولايات المتحدة الدول الآسيوية على تفادي نشوب نزاع على الهيمنة الإقليمية من خلال تسوية النزاعات وموازنة لا توازنات القوى بين المتنافسين المحتملين. وبقيامها بذلك لا بد ان تحترم الدور التاريخي والجيوبوليتكي للصين في المحافظة على الاستقرار في الشرق البعيد، وبالانخراط مع الصين في حوار يخص الاستقرار الاقليمي، فإن الامر لن يساعد على تقليص امكانية حدوث نزاعات أميركية – صينية فحسب بل ويضئل أرجحية سوء حسابات بين الصين واليابان، أو الصين والهند، بل وحتى عند درجة ما بين الصين وروسيا حول الموارد والمكانة المستقلة لدول آسيا الوسطى. وعليه، فإن الانخراط الموازن للولايات المتحدة في آسيا يصب في نهاية المطاف في مصلحة الصين كذلك.

في الوقت عينه، يتحتم أن تعترف الولايات المتحدة بأن الإستقرار في آسيا لم يعد بالإمكان أن تفرضه قوة غير آسيوية، وأقل مايستطيع ذلك هو تطبيق القوة العسكرية الأميركية المباشرة. في الواقع، ان الجهود الأميركية لدعم الاستقرار الآسيوي قد تبرهن الهزيمة الذاتية، وتدفع واشنطن الى تكرار حروبها الأخيرة وهو امر يكون مُكلفاً، بل وحتى من المحتمل أن تتسبب في إعادة لأحداث أوروبا التراجيدية التي وقعت في القرن العشرين.

واذا ما صاغت الولايات المتحدة تحالفاً مناهضاً للصين مع الهند (أو أقل أرجحية مع فيتنام) أو دعم عسكرة مناهضة للصين في اليابان، فأن ذلك يمكن أن يوّلد أستياءً متبادلاً خطيراً. وفي القرن الحادي والعشرين، لايمكن أن يعتمد تحقيق التوازن الجيوبوليتكي على البر الآسيوي على تحالفات عسكرية خارجية مع قوى غير آسيوية .

أن المبدأ الموجه للسياسة الخارجية الأميركية في آسيا قد يؤيد التزامات الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية في وقت لا تسمح فيه لنفسها أن تُجر الى حرب بين القوى الآسيوية على البر. ومن المفيد القول ان الولايات المتحدة تخندقت في اليابان وكوريا الجنوبية لأكثر من خمسين عاماً، وأن استقلال وثقة هذين البلدين بنفسيها قد تتحطم – على امتداد

الدور الأميركي في الباسيفيك – أذا ما أُثيرت شكوك تخص استمرارية التزامات معاهدة الولايات المتحدة طويلة الأمد.

ولا ريب أن العلاقة الأميركية – اليابانية حيويةٌ على وجه الخصوص. ولا بد ان تكون نقطة الانطلاق لمسعى منسق لتطوير مثلث تعاون أميركي– ياباني – صيني. مثل هذا المثلث قد يوافر صيغة يمكن أن تتعاطى مع الهموم والمخاوف الإستراتيجية الناجمة عن التواجد الأقليمي المزيد للصين. وتماماً مثل الاستقرار السياسي الذي تحقق في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية الذي ما كان ليتطور دونما التوسع المطرد للمصالحة الفرنسية– الألمانية الى المصالحة الألمانية – البولندية، وكذلك فإن الاهتمام المتأني والمدروس لعلاقة صينية – يابانية مُعمقة يمكن أن يخدم بوصفه نقطة الانطلاق لاستقرار أكبر في الشرق الأدنى .

في سياق هذه العلاقة الثلاثية، ستساعد المصالحة الصينية –اليابانية على تعزيز وترسيخ تعاون اميركي – صيني يكون أكثر شمولية. إذ تعرف الصين بان التزام الولايات المتحدة نحو اليابان هو التزامٌ راسخٌ فالرابط بين البلدين عميقٌ وحقيقيٌ، وأن أمن اليابان معتمد مباشرة على الولايات المتحدة الأميركية. ولعل معرفة أن أي نزاعٍ مع الصين يكون مدمراً للطرفين، يجعل طوكيو تفهم بأن انخراط الولايات المتحدة الأميركية مع الصين هو مساهمة غير مباشرة بأمن اليابان نفسها. وفي ذلك السياق، لن ترى الصين في الدعم الأميركي لأمن اليابان بوصفه تهديداً، كما لن تنظر اليابان لمواصلة شراكة أميركية – صينية أوطد وأوسع بوصفها خطراً على مصالحها. ويمكن أيضا أن تقلل شراكة ثلاثية معمقة المخاوف اليابانية بشأن أن يصبح الين أخيراً عملة الاحتياطي الثالثة على مستوى العالم ومن ثَّم مزيداً من التعزيز لمكانة الصين في النظام الدولي القائم، وان تهدئ الهواجس الأميركية بشأن الدور المستقبلي للصين.

ونظراً لمثل هذه الخلفية عن توافق أقليمي معزز وافتراض التوسيع للعلاقة الثنائية الأميركية– الصينية، سيكون على القضايا الأميركية– الصينية الثلاث الحساسة أن تُحل سلمياً: الأولى في المستقبل القريب، والثانية في إطار السنوات العدة القادمة، والثالثة من المحتمل في بحر عقد من الزمان أو ما شابه.

أولاً، لا بد أن تعيد الولايات المتحدة تقييم عملياتها الاستطلاعية على حافات المياه الإقليمية للصين، كذلك الدوريات البحرية الأميركية المنتظمة داخل المياه الدولية والتي تقع أيضاً ضمن المنطقة الاقتصادية الصينية. فهذه الأفعال تثير حفيظة بكين مثلما قد يكون الوضع معكوساً بالنسبة لواشنطن. علاوة على ذلك، تطرح المهمات الاستطلاعية الجوية التي يقوم بها

الجيش الأميركي مخاطر وقوع تصادمات غير مقصودة خطيرة ما دامت القوة الجوية الصينية ترد، عادةً، على مثل هذه المهمات بإرسالها طائرات مقاتلة لمراقبة، عن كثب، الطائرات الأميركية وأحياناً مضايقتها.

ثانياً، نظراً الى أن استمرار تحديث القدرات العسكرية الصينية يعطي الشرعية، بالنهاية، للهواجس الأمنية الأميركية ومنها تلك المتعلقة بالتزاماتها إزاء اليابان وكوريا الجنوبية، فلابد أن تنخرط الولايات المتحدة والصين في مشاورات منتظمة تخص التخطيط العسكري طويل الأمد والجدَّ في طلب إجراءات ضمانات متبادلة غاية في البراعة .

ثالثاً، يمكن أن يصبح الوضع المستقبلي لتايون القضية الأكثر إثارة للخلاف بين البلدين. لا ريب في ان واشنطن لم تعد تعترف ان تايوان دولة ذات سيادة، وأقرت بوجهة نظر بكين التي مؤداها أن الصين وتايوان جزءان من امة واحدة. ولكن في الوقت عينه، تواصل الولايات المتحدة بيعها أسلحة لتايون. وعليه، فأن أي توافق أميركي– صيني طويل الأمد سيكون عليه معالجة حقيقية أن تايوان منفصلة ومحمية بمبيعات الأسلحة الأميركية ستثير عداء الصين بقوة. ولعل حلاً نهائياً ينسجم والصيغة المعروفة للزعيم الصيني السابق دينغ زياوبينغ المقدمة لهونغ كونغ "بلد واحد ونظامان" بشرط أن تُعاد صياغتها على نحو "بلد واحد وأنظمة عدة"، يقدم الأساس لإعادة توحيد تايبيه مع الصين في وقت تسمح فيه لتايوان والصين المحافظة على ترتيبات سياسية واجتماعية وعسكرية مميزة (باستثناء نشر جيش التحرير الشعبي قوات على الجزيرة). وبقطع النظر عن الصيغة الدقيقة، ونظراً لقوة الصين المتنامية والتوسيع الكبير في الروابط الاجتماعية بين تايوان والأرض الأم، فأن ما يثير الشك أن تتفادى تايوان، على نحو غير محدد، أي ارتباط رسمي مع الصين.

نحو تعاون متبادل

لأكثر من ألف وخمسمائة عاماً خلت، وخلال النصف الأول من الألفية الأولى، هيمن على سياسيات الأجزاء المتحضرة نسبياً من أوروبا بدرجة كبيرة، التعايش بين النصفين الغربي والشرقي للإمبراطورية الرومانية. فالإمبراطورية الغربية وعاصمتها روما، كانت تحدق بها، في معظم الأحيان، صراعات مع البرابرة الغزاة. ولأن قواتها كانت تتموقع، على الدوام، خارج حصونها الشاسعة والغالية، أفرطت روما في تمددها سياسياً وكانت قريبة من الإفلاس خلال القرن الخامس. في تلك الأثناء، أوهنت نزاعات حاسمة وقعت بين المسيحيين والوثنيين اللحمة الاجتماعية لروما؛ وراحت الضريبة الثقيلة والفساد تشل حيويتها الاقتصادية. في العام

٤٧٦، ومع مقتل رومولوس أوغسطس على يد البرابرة، عند ذاك سقطت رسميا الإمبراطورية الرومانية الغربية المتحضرة.

خلال المدة نفسها، أظهرت الإمبراطورية الرومانية الشرقية والتي باتت تعرف بالإمبراطورية البيزنطية، مزيداً من التحضر الحيوي والنمو الاقتصادي وبرهنت على أنها الأكثر نجاحاً في سياستها الدبلوماسية والأمنية. وبعد سقوط روما، استمرت الإمبراطورية البيزنطية في الازدهار لقرون وراحت تحتل أجزاءً من الإمبراطورية الغربية القديمة وعاشت (على الرغم من أنها حققت ذلك فيما بعد عبر الكثير من النزاعات) حتى ظهور الأتراك العثمانيين في القرن الخامس عشر.

لا مراء في أن عذابات روما ومآسيها في منتصف القرن الخامس لم تصب بالضرر آفاق الأمل عند الدولة البيزنطية. ومرد الأمر أنه في تلك الأيام كان العالم منقسماً إلى أجزاء بعيدة بحيث كانت مفصولة جغرافياً ومعزولة سياسيا واقتصادياً عن أحدهما الأخرى. فمصير أحداهما لا يؤثر، مباشرة أو على الفور، على تطلعات الأخرى. بيد أن الأمر لم يعد على حاله الآن.

فاليوم، لم يعد للمسافة علاقة ولا صلة والأمر يُعزى إلى فورية الاتصالات وسرعة انجاز الصفقات المالية. إذ أمست رفاهية أكثر أجزاء العالم تقدماً معتمدة على بعضها البعض بازدياد. وفي زمننا هذا، على عكس ألف وخمسمائة عام خلت، لم يعد يستطيع الغرب والشرق البقاء بمعزلٍ عن بعضهما البعض: فلا يمكن لعلاقتهما إلا أن تكون أما تعاونية على نحو متبادل أو مدمرة للطرفين.